جهود علماء الأندلس في النحو خلال فترة الموحدين

The efforts of the grammatists in Andalusia – during Almohads era

أ- سمير بوعبد الله [1،*]

[1] جامعة بجاية، (الجزائر)، abouabdillahsamir@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2021/03/26 **تاريخ المراجعة**: 2021/03/28 **تاريخ النشر**: 2021/03/30

ملخص:

إن الحديث عن جهود النحاة في الأندلس ملازم في أصل نشأته وتطوره لبواعث دينية وسياسية، تضافرت في سبيله جهود ثلّة من العلماء الأخيار، أخذوا على عاتقهم مسألة تأصيل النحو العربي، وتثقيف لسان مجتمع هجين، تتجاذب فيه اللغات كما تتصارع في الهويات. وقد سلك علماء الأندلس منهجا وسطا في تقريب المفاهيم البعيدة وترتيبها ثم تقديمها للقارئ. فكيف نشأ الدرس النحوي في الأندلس؟ وما هي أبرز سماته وصفاته؟ ومن هم أعظم علمائه؟

هذه بعض الأسئلة التي سنحاول الإجابة عنها من خلال هذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية: جهود نحوية؛ نحوي؛ أندلس؛ تطور؛ بواعث؛ دينية؛ سياسية؛ علماء؛ قارئ؛ خلاف.

Abstract

The efforts of the grammatists in Andalusia are inherent in the origin of its origin and development for religious and political motives, for which the efforts of a number of good scholars have joined in the efforts of a number of good scholars, who have taken upon themselves the question of the rooting of Arabic grammar, and the education of the tongue of a hybrid society, in which languages are attracted as they struggle with identities. Andalusian scholars have taken a middle approach in bringing distant concepts closer together, arranging them and then presenting them to the reader. How did the grammar lesson originate in Andalusia? What are his most prominent features and recipes? And who are his greatest scientists?

These are some of the questions that we will try to answer through this topic.

***Key words**: efforts; grammatists; Andalusia; evolution; motivation; religious political; scholars; reader; disagreement.*

*المؤلف المراسل.

أولا- التفكير النحوي والأثـر الدّيني

1- مذهـب الأندلسيين

يَعْتَبر الدارسون لتاريخ الأندلس الديني والثقافي، بأن المذهب المالكي، كان ولا يزال الحاضن الأول للمجتمع الأندلسي، على اختلاف شعوبه وقبائله من عرب، وعجم، وبربر، وهو مذهب الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، إمام المدينة المنورة، حيث اعتنقه الأندلسيون بعد أن رغبوا عن مذهب الإمام الشامي الأوزاعي، الذي كان أول مذهب يدخل الأندلس[1]، حيث وفي عهد دولة الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل، ثالث أمراء الأمويين، ((انتقلت الفتوى إلى رأي مالك بن أنس وأهل المدينة، فانتشر عِلْم مالك ورأيه بقرطبة والأندلس جميعا))[2]**خطأ! لم يتم العثور على مصدر المرجع.** ؛ وصار بذلك مذهب الأمراء والوزراء، تلقّفه الناس واحتووه، فعكف الفقهاء والعلماء على تأصيل أبوابه، وتثبيت أركانه، حيث يذكر المقري بأن أوّل مُؤلَّف فقهي أندلسي بالمعنى الصحيح، هو كتاب " الهداية" لعيسى ابن دينار الطليطلي [**خطأ! لم يتم العثور على مصدر المرجع.**] (ت212هـ)، الذي وصفه بقوله:((وأُلِّفت عندنا تآليف في غاية الحُسن، لنا خَطَر السبق في بعضها: فمنها كتاب الهداية لعيسى بن دينار، وهي أرفع كتب جمعت في معناها على مذهب مالك وابن القاسم، وأجمعها للمعاني الفقهية على المذهب)) **خطأ! لم يتم العثور على مصدر المرجع.**[4].

ثم توالت بعده المؤلفات الخاصة بالفقه المالكي، يتنافس فيها الفقهاء مراتب العلم والدِّين مُتَّخذين في ذلك كتاب المُوَطَّأ، للإمام مالك نواة دراساتهم وبحوثهم الفقهية(خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.).

أمّا وقد صرنا في القرن السادس الهجري في ظلّ حكم المُوَحِّدين، فإن الدارس لهذه الفترة بالذات يلاحظ انحسارا كبيرا للمذهب المالكي، حيث أصبح المذهب الظاهري في عهد الخليفة أبي يوسف يعقوب، السمة الغالبة على أهل الأندلس، وإن لم يُظهِر ذلك صراحة. والمفاجأة الكبرى كما يقول الدارسون، تكمن في أنه أمر بحرق ((كتب المذهب المالكي في سائر البلاد مثل مدونة سحنون وكتاب ابن يونس، ونوادر ابن أبي زيد، وكتاب التهذيب للبرادعي، وواضحة ابن حبيب (...) وكان قصد المنصور من ذلك أن يمحو مذهب مالك وأن يزيله من المغرب وكان المنصور أيضا من أشد دعاة المذهب الظاهري)) [6]، فانقطع في أيّامه علم الفروع، و خافه الفقهاء،بسبب تشدّده مع الناس، وتسرّعه في قلب الأمور، حيث طوّعت له نفسه، حمل الناس على اتبّاعالظاهر من القرآن والحديث دون وجه حق[7].

وهو أمر فارق يدعو للنظر، فبعد أن استأنس أهل الأندلس والمغرب بالمذهب المالكي واستراحوا له، حتى صار يشكل العُروة الوثقى لوحدتهم، جاءت هذه الفتنة التي أحدثها هذا الخليفة، لتُعْلن القطيعة العهدية مع فقه الفروع، حيث ورد أنّه كان يقول في المسائل الفقهية؛ المتشعبة الآراء: ((أنا أنظر في هذه الآراء المتشعبة التي أُحْدِثت في دين الله، أرأيت يا أبا بكر المسألة فيها أربعة أقوال، أو خمسة أقوال أو أكثر من هذا، فأي هذه الأقوال هو الحق؟ وأيهما يجب أن يأخذ به المقلّد؟ فافتتحت أبيّن له ما أُشْكِل عليه من ذلك، فقال لي وقطع كلامي: يا أبابكر، ليس إلاّ هذا وأشار إلى المصحف، أو هذا، وأشار إلى كتاب سنن أبي داوود، وكان عن يمينه، أو السيف!))[8].

ومعلوم أن المذهب الظاهري؛ يُنسب في كثرته إلى ابن حزم الأندلسي الذي يُعدُّ في نظر الدَّارسين ((أصوليا وفقيها مجتهدا، سار في دراسته وبحوثه على خطى مدرسة الحديث والأثر، تلك التي وقفت أمام

مدرسة القياس والرأي))[9]، مُتَّبِعا مَذْهبا ظاهريا يرفض التأويلات العقلية المبنية على القياس وُيحكِّم الأثر، ولعلَّ هذه السمة البارزة في الفكر الظاهري، هي التي طوَّعت للموحدين إقامة دعوتهم على قـدِّ العقيدة السلفية من ثوبها المذهبي، ودعت إلى ((الفهم النقيّ و التوحيد الخالص وصفاء العقيدة، أطلقت على نفسها اسم " الموحدون" يرفضون كل ما يسيء إلى عقيدة التوحيد))[10].

إذ حاربوا من أجل إرساء دعائم هذا المذهب الظاهري وسط أبناء المجتمع، حيث تشير دراسات أخرى إلى ميل الأندلسيين في هذه الفترة، إلى الأخذ بهذا المذهب وتقبُّله على ما فيه من تطرّف وشذوذ؛ استجابة لأمر الخليفة القاطعِ الفُقهاءَ بألّا ((يَفْتوا إلَّا من الكتاب أو السُنَّة، وألَّا يقلّدوا أحدا، بل تكون أحكامهم بالاجتهاد، فسار الناس على هذه الطريقة، والتزموا ظاهر الكتاب والسُنَّة وتحرّروا في الاجتهاد وكان من هؤلاء فقهاء على هذه الطريق مثل: أبي الخطاب ومحي الدين بن عربي وغيرهما، وبذلك نصر الموحدون مذهب الظاهرية ومنهم ابن حزم))[11].

وعلى إثر هذا التوجه الجديد، سطع نجم علم الحديث وارتفع شأنه؛ ((فظهر في أيَّام يعقوب ما خفي في أيّام أبيه وجدّه، ونال عنده طلبة العلم ـ أعني علم الحديث ـ ما لم ينالوه في أيام أبيه وجدّه...)) [12] ، وهو على ما يبدو نتيجة منطقية لمسار الارتداد الجديد، الأمر الذي عزّز من شأن علم الحديث وغلبته على غيره من العلوم في عهده، حتى صار الأندلسيون، بهذه المرجعية الدينية المُوجَّهة من سُلطة المُوحدين ((لا يأبهون إلا بالكتابين: القرآن والسنة (...) بالإضافة إلى ذلك يدرّس علم الأصول بما فيه الناسخ والمنسوخ، وعلوم القراءات، وعلوم الحديث وكتاب الموطّأ للإمام مالك...)) [13].

فأضحت هذه الواقعة التاريخية، لا تكاد تُذْكر في مختلف الكتب التاريخية والأدبية إلّا مُتَّصِلةً بعهد المُوحدين، مشيرة إلى أن ((المذهب الظاهري ازدهر في عصر دولة الموحدين إذ كانت تعتنقه مذهبا فقهيا لها، من دون المذاهب المشهورة: مذهب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وابن حنبل، واتخذ ذلك شكل ثورة عنيفة في عهد يعقوب بن يوسف (580 ـ 595)، حتى لنجده يأمر بحرق كتب تلك المذاهب)) [14].

ليصبح القضاة أيضا ـ وبخاصة قضاة الفقه ـ أغلبهم من فقهاء المذهب الظاهري، يتقدمهم قاضي القضاة ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمن المتوفى سنة592هـ[15]، الذي كان حجة في الفقه الظاهري والحديث، فولّاه الموحدون رئاسة القضاء، فأخذ مِعولهم وراح يهدم به فقه المذاهب وما اتصل به من فروع، مستلهما من هذه الثورة آثارها الفكرية، وخطواتها المنهجية، فراح يطبّقُها على النحو والنحاة، زاعِمًا بأن كتب النحو قد ضافت بهذه التعليلات والتأويلات والقياسات[16]؛ التي أدخلها النحاة إلى كتب النحو، لا سيّما الأندلسيون، فجاءت آراؤه مبثوثة في مؤلفاته الثلاث، هي "المُشرق في النحو"، و" تنزيه القرآن عما يليق بالبيان" و "الردّ على النحاة" [17].

وقد مَثَّلت هذه الخطوة الجريئة من ابن مضاء، نقطة تحوّل كبيرة في منهج التفكير النحوي عند علماء الأندلس، بخاصة أنها كانت وليدة أثر ديني واضح، غذّته روح الثورة وعزيمة التغيير اللذين صاحبا دعوة الموحدين، وذلك لأن معظم الذين قادوا الثورة على المرابطين، من داخل الأندلس كانوا من الفقهاء والقضاة وأعلام الأدب[18].

ومن خلال ما تقدم يتبيّن لنا قوة الأثر الديني، الذي ميّز المجتمع الأندلسي في مسيرته التاريخية؛ قوّة عظيمة، أصلها ثابت في الدين، وفرعها ممتد في الفكر والتأليف، فقهاء يُغيّرون السلطة والحكم، وعلماء يردُّون على النحاة، فنجحت سلطة الفقهاء، لأنها كانت دعوة لسياسة الحكم المرتبط بالأشخاص والعصبيات، وأخفقت سلطة النحاة، لأنها اصطدمت بحاجز من الفكر المتصل بضوابط الدين وعلى رأسها القرآن الكريم.

فنشأة النحو العربي ارتبطت كليًّا بالنص القرآني، وبقي المذهب المالكي مُحافظا على مكانته، رغم المزاحمة الشديدة التي تعرض لها من الموحدّين، بل يمكننا القول بأن اليد العليا كانت للمالكية، ونص ابن حزم يُبيّن ذلك بصريح العبارة: ((مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطة: مذهب أبي حنيفة، فإنّه لما ولي القضاء أبو يوسف كانت القضاة من قبله، فكان لا يولي إلا أصحابه والمنتسبين لمذهبه، ومذهب مالك عندنا بالأندلس، فإن يحي بن يحي كان مَكِينًا عند السُّلطان، و كان لا يلي قاضٍ في الأندلس إلا بمشورته))[19]. وهو ما يؤكد بقوة بأن الدافع القويَّ وراء انتشار المذهب المالكي ورسوخه في الأندلس، يعود إلى كونه انتشر بقوة السلطة وأوامر السياسة.

2. من نحو الفقه إلى فقه النحو

إن تأثر النحاة بالفقهاء مسألة قديمة متجددة، تُظهر ـ كما رأينا سابقا ـ مدى تعلّق النحو العربي بالدين عامة وبالقرآن الكريم على وجه الخصوص، ولذلك طفق العلماء ينسجون من نصوص الفقه ومناهجه ما يؤسس لمرحلة جديدة تُقام فيها الكليات النحوية على منهج أصول الفقه، ولعلّ صنيع السُّيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو)، خير دليل على ذلك؛ يقول السيوطي: ((واعلم أن السبب الحامل لي على تأليف الكتاب الأول أنّي قصدت أن أسلك بالعربية، سبيل الفقه فيما صنَّفه المُتأخِّرون فيه، وألَّفُوه من كتب الأشباه والنظائر(...) وأول من فتح هذا الباب سلطان العلماء شيخ الإسلام عز الدين ابن عبد السلام في (قواعده الكبرى) و(الصُّغرى) وألَّف الإمام جمال الدين الأسنوي كتابا في الأشباه والنظائر))[20].

أما عند الأندلسيين، فالمسألة تبدو قطعية النّظر، لأنَّهم لم يتركوا للدارس مجالا للتخمين أو للتفكير، وها هو المقري يبيّن بفصيح العبارة، مفاخر أهل الأندلس، في معرض حديثه عن مكامن القوة العلمية والتطور الأدبي الحاصل لديهم؛ فيقول: ((**وسمة الفقيه** عندهم جليلة (..) وقد يقولون للكاتب والنحوي واللغوي **فقيه** لأنها عندهم أرفع السمات، وعلم الأصول عندهم متوسّط الحال، والنّحو عندهم في نهاية من علوّ الطبقة، حتى إنّهم في هذا العصر فيه كأصحاب عصر الخليل وسيبويه))[21].

وهذا طبعا مظهر من مظاهر تقديس الدِّين، وتفضيله عمّا سواه من العلوم، ولعلّ المقري بقوله: أرفع السّمات يشير، إلى هيمنة طبقة الفقهاء، وتصدّرها لريادة مجتمع هجين، مُكوَّن من شعوب وقبائل مختلفة، لا تجمع أفراده إلا رابطة الإسلام، ولا يقوده إلا الفقهاء، وهُم على هذا النحو في مذاهبه ((كمذاهب الفقه، وكل عالِم في أي علم لا يكون متمكنا من علم النحو ـ بحيث لا تخفى عليه الدقائق ـ فليس عندهم بمستحق للتمييز، ولا سالم من الازدراء...))[22].

فالملمح البارز في نص المقري السابق، هو تخصيصه للقب الفقيه المقرون في ذاته برتبة التميّز والتفوق، إذا ما شُفِع بحدٍّ من حُدود النحو، فيكون الفاصل بين الرتبة والمنزلة مدى قُرب العالم من الدين الإسلامي وعلومه أو بُعده عنه.

وإذا كان لقب "الفقيه" قد سبق لقب النحوي في الأندلس، فإنَّ مردَّ ذلك كما يقول الباحثون، يعود للآثار المتبقية من ثورة العبَّاسيين على الأمويين، التي ((كانت ثورة دينية سياسية، جعلت للفقهاء أهميّة، كان الأمويون يُنكرونها عليهم، وأتيح بذلك السبيل إلى ظهور مذاهب فقهية مختلفة))[23]، هذا من الناحية التاريخية يمكن اعتباره تقليدا توارثه الحكام والأمراء كما توارثوا الحكم، فصار للفقهاء نصيب مفروض مما تركه الأوَّلون يأتمرون بأمرهم، ويتناهون بنهْيهم، ومن يُخالف منهم الرأي فله عذاب شديد، وما قصة ابن رشد منّا ببعيد*.

وأما أقوى أثرٍ نقليٍّ أَلْهم اللُّغويين والنَّحويين والأدباء، وبسط لهم فن القول فهو بلا ريب **القرآن الكريم**؛ مركز الاستقطاب اللساني والمعرفي وصانع المنظومة الفكرية الإسلامية للأندلس، ببنيته اللسانية العربية المعجزة، فهو كما يقول العلماء:((مُفجِّر العلوم ومنبعها، ودائرة شمسها ومطلعها، أودع الله فيه سبحانه وتعالى عِلْم كلّ شيء(...) فالفقيه يستنبط منه الأحكام، ويستخرج حُكم الحلال والحرام، والنّحوي يبني منه قواعد إعرابه، ويرجع إليه في معرفة خطأ القول من صوابه))[24].

وإذا كان شرط تعلّم العربية، بنحوها وأصولها مفتاح الولوج إلى القرآن الكريم، فإنّ نزول القرآن الكريم بلسان عربي مُبين، قد حفظ العربية وحافظ عليها، فهو كما قال العلماء: ((حاكم عليها وإن خالف القواعد العربية)) [25]، وقد كان له بالغ الأثر في نفوس المُستعربين، الذين أقبلوا عليه فأقبل عليهم، حفظوه وبالغوا في الاعتناء بأصوله، ومراعاة قواعده المُحكمة، لأنه سبيلهم الأمثل لتقويم اللسان وتثقيف الأفهام.

ولن نبالغ إذا ما قلنا بأن سبب النشأة الأولى، لعلم العربية لا يتعلّق بتسرّب اللّحن إلى بعض ألفاظ اللغة العربية كما تشير إلى ذلك بعض الروايات التي تؤرخ لنشأة النحو العربي، ؛ بل إنّ معظم علمائنا الأجلّاء لا يفتؤون القول بأن سبب وضع العلم الذي يسمّى بداهة بعلم العربيّة ـ وهو المعادل والمكافئ لفظا ومعنى لأحكام قواعد اللّغة العربية[26] ـ يعود في حقيقته إلى خطأ بعض الأعراب في قراءة آية من الذكر الحكيم *؛على نحو بات يهدّد الوجود الحقيقي للغة العربية [27].

فمِن رَحِم القرآن الكريم وحده نشأت شجرة العلوم التي أحيت اللغة العربية، ذلك بأنّ الله تعالى قد قيّض لها من يخدمها ويُطيل في بقائها، فصارت تُلفظ على ألسنة الخلق في مشارق الأرض ومغاربها ؛ من البصرة شرقا إلى قرطبة غربا، وكل ذلك بفضل صفة العالمية التي أكسبها إيّاها القرآن الكريم، فجعلها لغة سيّدة، في كلّ بلد يُقرأ فيه، لأنه أوثق نص يُعتمد عليه في القراءة والتعبّد والاستشهاد اللغوي والنحوي [28]، لا يأتيه الباطل من خلفه ولا من بين يديه، تعهّد المولى عز وجلّ بحفظه، لقوله تعالى:{ إنّا نحن نزّلنا الذّكر وإنَّا له لحافظون (الحجر/9). فالقرآن نزل بلسان العرب، ومعرفته تقتضي كما يقول العلماء: ((اتّباع معهود الأُميّين ـ وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم ـ فإن كان للعرب في لسانهم عُرف مستمرّ، فلا يصحّ العدول عنه في فهم الشريعة)) [29].

وقد ضَمِن القرآن لقارئه ومتعلّمه، فُسْحةً كبيرة ومساحة واسعة، عبر إقراره لمبدأ تنوع القراءات، وكلّها حجّة، مما فتح الباب واسعا أمام جميع القبائل العربية كي تشترك فيه وتفهمه [30].

فتقرّر بهذا الاسترسال حقيقة التلازم الموضوعي والشكلي، بين مقاربات القرآن الكريم للغة العربية باعتبارها وعاءً لألفاظه ومعانيه، وبين حدود الأحكام والقِيم والمقاصد التي تعُجُّ بها اللغة العربية، باعتبارها لسانا مُبينا وحارسا أمينا، أودعها الله من الصفات والخصائص والأنواع، ما جعل العلماء والأحبار، يتحيّرون في أمر معرفتها ودِرايتها، وممَّا يُروى ((أن نافع بن أبي نُعيم، وهو أكبر القُرّاء السبعة قدرًا، وأفخمهم شأنا، قال في ((معايش)) ((معائش)) بالهمز، ولم يعلم بالأصل في ذلك، فأُخِذ عليه وعِيب من أجله))[31].

وهكذا لم يتساهل العلماء في أمر معرفة القواعد والأحكام، إذا تعلّق الأمر بوجه من وجوه القرآن، فمعرفة القرآن واجبة، لا يتوصل إليها إلا بمعرفة لسان العرب، فصار الواجب تقديم معرفة اللغة التي هي في الفقه أولى، وكما قال فقهاؤنا: الوسيلة لها حكم الغاية، فما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب.

3ـ الانتصار للمذهب المالكي

عرف أهل الأندلس كما سبق أن ذكرنا، تدافع الأفكار والآراء الفقهية المتشعبة، منذ أن كانوا على مذهب الإمام الأوزاعي، إلى أن استقرّوا على مذهب الإمام مالك رضي الله عنه، ولم تكن وسيلتهم في ذلك سوى الصمود في وجه التقلبات السياسية والاجتماعية، والتمسك الشديد بأصول المذهب وضوابطه، من خلال الذود عنه والانتصار لمبادئه.

وقد نهض الأندلسيون في سبيل ذلك بوضع مؤلفات وكتب، أودعوها خلاصة موقفهم المتحيز للدفاع عن مذهب الإمام مالك، عُرفت تارة بكتب الانتصار لأهل المدينة، ووُسِمت تارة أخرى بكتب الاختلاف الفقهي [32]، ووصفت أحيانا بذكر أعيان المذهب [33] أي أعلام المذهب المالكي.

وللنظر في أصول هذه المسألة الدينية المُلحّة، نجد ابن فرحون قد خصص بابا سمّاه: ((باب في ترجيح مذهب مالك رحمه الله والحجّة في وجوب تقليده وتقديمه على غيره من الأئمة))[34]؛ عكف فيه على ذكر الحجج والأدلّة النّقلية والعقلية، التي توجب للمسلم عامة، وللأندلسي خاصة، ضرورة اتّباع أصول المذهب المالكي، لأنّ المُتّبِع مُجبَر على تقليد العالم الموثوق به، ولا يُترك الأعْلَم ويُعْدَل إلى غيره، وليس من بين الأئمة الذين أجمعت الأمة على ضرورة تقليدهم، والأخذ بعلمهم من هو أعلم بالإمام مالك رضي الله عنه، ((لجمعه أدوات الإمامة، وتحصيله درجة الاجتهاد، وكونه أطبق أهل وقته على شهادتهم له بذلك، وتقديمه وهو القدوة، والناس إذ ذاك ناس والزمان زمان، ثم للأثر الوارد في عالم المدينة التي هي داره، ثم لموافقة أحواله الحال الذي أخبر في الحديث عنه وتأويل السلف الصالح أنه المراد به))[35].

وهو ما يعني أن ابن فرحون، قد احتجّ لموقفه الداعم لمالك، بحديث النبي صلّى الله عليه وسلّم، الذي يقول فيه: ((يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم"ـ وفي رواية: "يلتمسون العلم"ـ "فلا يجدون عالماً أعلم"ـ وفي رواية: "أفقه من عالم المدينة" وفي رواية: "من عالم بالمدينة" وفي بعضها: "آباط الإبل" مكان "أكباد الإبل"))[36]؛ على أن يكون المقصود بعبارته صلّى الله عليه وسلّم، (من عالم المدينة) الإمام مالك، إمام المدينة المنورة[37].

أمّا ابن الفخار القرطبي، صاحب (كتب الانتصار لأهل المدينة)، فقد كان يلقّب في زمانه بشيخ المالكية وعالم أهل الأندلس[38]، حيث يؤكد لنا من خلال مقدمة كتابه، بأن الخلاف قد بلغ أشدّه، في زمن ابن حزم الشافعي،حين بدأت ملامح المذهب الظاهري تظهر في الآفاق؛ وتنافس المذهب المالكي؛ وهو لا جَرَم السبب الوجيه الذي جعله يضع كتابا للرد عليه باسم (الانتصار)؛ قاصدا من وراء ذلك الذود عن حمى المالكية، ودفع شبهات الظاهرية، من أتباع ابن حزم.

يقول ابن الفخار: ((أما بعد: ـ أيّدك الله ـ ، فإن الكتاب الذي صنّفه بعض المُتعسّفين، والمُتفيقهين بانتقاض مالك رحمه الله ، وأهل المدينة، وتجهّلهم،(...) افتراء عليهم، بأنْ قوّلهم غير ما قالوه، ونحلهم غير ما انتحلوه، وأقام لنفسه خصما عنهم، بزعمه حائكا وإسكافا، وأخلق به سارقا مارقا، إنما كان غرضه في فحوى كلامه، وتصريح منطقه، طعنا لأهل المدينة، إتّباعا لهواه، وحسَدًا منه لأئمَّة المسلمين...))[39]، و إن كان لم يذكره بالاسم صراحة، مكتفيا بوضعه في خانة المتعسّفين، فقد أوشك في كلامه الآتي من خلال عباراته اللّاذعة، وألفاظه القاسية على الإفصاح عنه بقوله:((وكلّ ما نسبه هذا المتعسّف لأهل المدينة، فليس هو مذهبهم، ولا اعتقادهم، و إنما مذهب أهل المدينة ـ و هو مذهبنا، وهو مذهب الشافعي الذي تقلّده هذا المتعسّف بقوله، وفارَقه بفعله))[40].

حيث يذكر المؤرخون من أهل الأندلس، بأن مثل هذه الأوصاف والنّعوت، لا تنطبق إلا على شخص واحد هو ابن حزم[41]، بخاصة صفته المذهبية الأولى: "الشافعي".

فقد نقل ابن بسّام عن ابن حيان قوله فيه: ((ومالَ به أولا النظرُ في الفقه، إلى رأي أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، وناضل عن مذهبه، وانحرف عن مذهب غيره، حتى وُسم به، ونسب إليه، فاستهدف بذلك لكثير من الفقهاء، وعيّب بالشذوذ، ثم عدل في الآخر، إلى قول أصحاب الظاهر، مذهب داود بن علي ومن اتّبعه من فقهاء الأمصار))[42] ، ولم تكن هذه صفته الوحيدة التي جعلته مستهدفا من قبل فقهاء المالكية وأتباعهم، بل يسرف المؤرخون في نعته، بكثرة مِرائه، واسترسال جداله، ناهيك عن خشونة طبعه، وحدّة لسانه، مما نفّر عنه القلوب، حتى استهدفه الفقهاء، وأجمعوا على تشنيعه وتضليله[43].

ومن أعلام المالكية الأفاضل، الذين كان لهم قصب السبق، في تثبيت أركان المذهب القاضي الفاضل أبي الوليد الباجي[44]، من أعيان القرن الخامس الهجري، وصاحب التصانيف المشهورة، أهمّها **المنتقى** في الفقه المالكي، شرح فيه أحاديث الموطّأ للإمام مالك، وكتب **إحكام الأصول في أحكام الأصول**، الشهير بالإحكام[45]. توفي سنة (474ه)، مُخلّفا وراءه ذاكرة تاريخية لن يمحها الزمان بسهولة، حيث تذكر الروايات التاريخية، بأنه كانت له مع ابن حزم، مجالس ومناظرات فقهية حاسمة، كان لها الأثر الكبير في اندحار المذهب الظاهري، وقد أورد المقري رواية نقلها عن القاضي عياض، جاء فيها بأن القاضي الباجي ((لمّا قدم الأندلس، وجد لكلام ابن حزم طلاوة، إلا أنه كان خارجا عن المذهب، ولم يكن بالأندلس من يشتغل بعلمه، فقصرت ألسنة الفقهاء عن مجادلته وكلامه، واتّبعه على رأيه جماعةٌ من أهل الجهل، وحلّ بجزيرة ميورقة، فرأس فيها واتّبعه أهلها، فلما قدم أبو الوليد، كلّموه في ذلك، فدخل إليه، وناظره وشَهَر باطِلَه))[46]، مما أدّى إلى إحراق كتبه.

فواضح وجليّ هذا التدافع الفكري الذي نتج عنه صمود المذهب المالكي في وجه دعوات المذهب الظاهري، حيث بقيت آثاره في الفقه الإسلامي حبرا على ورق، لذلك نجده يتسلّل لواذا إلى الفكر النحوي حتى طفا على ظاهر بعض الدعوات والمذاهب في النحو العربي.

ثانيا ـ النحو بين الجهود العامة والدعوات الخاصة

بدأ النحو في الأندلس بداية كوفية حيث يعتبر المؤرخون؛ جودي بن عثمان المورورى[47] أوّل نحوي أندلسي رحل إلى المشرق، في مطلع القرن الأول الهجري طالبا علم النحو من منابعه الأصلية، فتتلمذ للكسائي والفرّاء، وهو أول من أدخل كتاب الكسائي إلى الأندلس[48]، وظل يُدَرِّسه لعامة الناس حتى توفي سنة 198هـ.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن النحو البصري، تأخّر في الوصول إلى طلبة الأندلس، وبالتالي، لم يطّلع جمهور الناس على كتاب سيبويه، إلا مع مطلع القرن الثالث الهجري[49]؛ على يد محمد بن موسى بن هشام المشهور بالأقشتيق[50]، الذي رحل بدوره إلى المشرق، فلقي أبا جعفر الكاتب، المعروف بابن قتيبة الدينوري[51]، وانتسخ منه كتاب سيبويه، ثم نقله إلى قرطبة رواية، وأخذ يقرئُه طُلّابَه على نحو من الدِّراية والتمكُّن اللّذين صاحَبا انتشار النحو البصري، بذيوع كتاب سيبويه بين عامة الناس وخاصتهم.

ثم لم يلبث النحو البصري أن انتشر وازدهر، في عامة ربوع الأندلس، حيث تشهد الكتب ومؤلفات السير والتراجم، على أن الأندلس قد شهدت نهضة نحوية ولغوية، شملت معظم فنون اللغة العربية، ونظرة سريعة في كتاب ابن الفرضي (ت403هـ) من أي قارئ مبتدأ، تتملّكه الدهشة من فرط ما يرى ويشاهد من أسماء أعلام وعلماء ومشاهير، تقارب الألفين [52]، وكلّما تقدمنا في التاريخ، سنحاول ذكر طائفة منهم، على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر.

فصحيح أن الأندلس كانت تعجّ بالعلم والعلماء، من سائر الأجناس والأعراق، لكن هناك فئة معيّنة صنعت التميّز، وخلقت التفرّد، يأتي على رأسهم: **ابن مضاء** القرطبي (قاضي قضاة الفقه الظاهري)*، **وابن عصفور** الإشبيلي، **وابن مالك** الأندلسي؛ هؤلاء كانت لهم في صنعة النحو والفكر صولات وجولات، ولا يفتأ الدارسون يذكرونهم على صفحات بحوثهم، بعين الإعجاب الذي قد يصل إلى حدّ الانبهار، بما لامسوه وألِفُوه في أفكارهم من ملامح التجديد، وبوادر التغيير.

1ـ ابن مضاء ودعوته إلى إسقاط نظرية العامل

نقف عند الإمام ابن عاصم بن مضاء اللخمي القرطبي (ت592هـ)، وقفة تبصّر وتدبّر للنظر في ثورته الفكرية العنيفة على أهم أصل من أصول النظرية النحوية العربية؛ ألا وهي نظرية العامل مفتاح فقه النحو العربي[53]. فقد جال بخاطر ابن مضاء مما أحاط به من تجليات المذهب الظاهري أن يرفض بصريح الفكر والقلم معظم التعليلات و التقديرات والأقيسة النحوية التي استنبطها النحاة بقوله في كتابه **الرد على النحاة**:((قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه)[54]، موضحا في أعقاب ذلك بأن النحويين في تنظيرهم لنظرية العامل أصّلوا أصولا تقوم على

التحكّم والتعسّ [55]، وغيرها من الأحكام والأوصاف التي طفق يطلقها على النحاة تارة وعلى المؤلفات النحوية تارة أخرى، حتى وصل في الأخير إلى القول بضرورة طرح ونبذ كلّ التمارين التي يفترضها النحاة بخاصة تمارين التصريف[56].

ويرى كثيرٌ من الدارسين لهذه الحقبة التاريخية المميزة بأن ثورة ابن مضاء النحوية هي امتداد طبيعيٌ لثورة الموحدين الدينية، على اعتبار أن ابن مضاء لم يكن عالما حياديا يتميز بالموضوعية العلمية، والدليل على ذلك رئاسته لمنصب القضاء في دولة الموحدين [57]؛ فهو يدعو بدعوتهم ويقول بقولهم. وربما يكون لهذا السبب الأثر الكبير الذي جعل دعوته العلمية تشوبها شبهة دينية اسمها: **الظاهرية** حيث جعلتها حجرا محجورا، لم يلتفت إليها نحاة المغرب ناهيك عن نحاة المشرق. رغم ما تضمنته من آراء علمية وتحليلات منطقية لمنظومة نحوية أجهدتها كثرة التعليلات وأثقلتها رتابة الشروح والحواشي والتعليقات.

فهو لا ينشد إلا أن يكون النحو خاليا من كل نظرة فلسفية (كالعوامل والتعليلات)، ومن كلّ تقديرات وتأويلات لمحذوفات إلا ما ظهر منها، وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ مسترشدا بآراء ابن جنّي ـ وهو من علماء القرن الرابع الهجري ـ في كتاب الخصائص؛ التي نبّه فيها إلى ضرورة مراجعة بعض المقولات النحوية و على رأسها نظرية العوامل؛ بنص العبارة التي قال فيها: ((و إنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي؛ ليُرُوك أن بعض العمل يأتي مسبّبا عن لفظ يصحبُه؛ كمررت بزيدٍ ، وليت عمرًا قائمٌ، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلّقُ به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه...))[58].

حيث تبعه ابن مضاء بقوله: ((فمن ذلك ادّعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي(...) وقد صرّح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جني..))[59]. فرغم أن ابن جني لم يدع صراحة إلى نبذ نظرية العامل كما فعل ابن مضاء إلا أنّ إشارته في هذا الباب ـ المتصل بالأفعال وأثرها ـ لها ما يقابلها في مذهبه الديني، حيث لا يمكن أن نغفل نزعته الاعتزالية حتى وإن لم تؤثر على مذهبه النحوي عامة.

وعليه يمكن القول بأن كلا الدعوتين تشوبهما شائبة المذهب، فإذا كان ابن مضاء ذا نزعة ظاهرية بيّنة، فإن ابن جني لم يخف هو الآخر مذهبه في الاعتزال، وقد صرّح بذلك غير مرة في مؤلفاته، منها قوله في باب(ورود الوفاق مع وجود الخلاف): ((.. وقد قال بعض النّاس: إن الفعل لله وإن العبد مكتسبه، وإن كان هذا خطأ عندنا فإنّه قول لقوم))[60] ؛ حتّى إن السيوطي لعقّب عليه قائلا:((...يعني أهل السنة فإنّ ابن جنّي كان معتزليا كشيخه الفارسي))[61].

فهل يصح القول بعد هذا بوجود مدرسة نحوية قرطبية تتبنى منهجا جديدا ومغايرا للمدرستين النحوية البصرية والكوفية؟ هل يمكننا فصل الآراء النحوية العلمية وقدّها من ثوب الظاهرية الدينية؟ أم تراها دعوة ولدت ميتة لأنها تبطنت بخلفية دينية؟

2ـ ابن عصفور ودعوته إلى تقديم علم الصرف على علم النحو.

هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الحضرمي الإشبيلي (ت623هـ)[62] ،تلميذ الشلوبيني، صاحب التصانيف المختلفة، وهي: المقرّب في النحو، والممتع في التصريف ومختصر المحتسب لابن جني، وثلاثة شروح على كتاب الجمل للزجاجي [63]؛ يصفه المؤرخون بأنه حامل لواء اللغة العربية في زمانه، و من العلماء النوادر الذين ألفوا في **فن الصرف**[64]، وجعلوا له تصنيفا مخصوصا، وهو كتاب "الممتع في التصريف" الذي وصفه الدارسون بأنه من أمثل كتب علم الصرف التي قلّما يخلو من مسائله كتاب من كتب النحو[65].

ومن فرط قيمته لدى النحويين، أعجب به أبو حيّان الأندلسي كثيرا، إلى درجة أنه قام بإخراجه في صورة ملخصة، سماه: المبدع في التصريف[66] ، مبينا بأن كتاب: ((الممتع)) ، أحسن ما وضع في هذا الفن ترتيبا، وألخصه تهذيبا، وأجمعه تقسيما، وأقربه تفهيما، و قد قصد في هذه الأوراق ذكر ما تضمّنه من الأحكام في ألخص عبارة، وأبدع إشارة، ليشرف الناظر فيه على مُعظمه في أقرب زمانٍ، و وسمه بـ **(المبدع الملخص من الممتع)**[67].

وبمراجعة تاريخية لمؤلفات علم التصريف أو الصرف، يجد القارئ بأن هذا العلم قد نشأ ونما في أحضان الأبواب النحوية، حيث ظلت جلّ المباحث التصريفية ممزوجة بعلم النحو بسبب شمولية دلالته اللغوية، وظل علم التصريف قسما من علم النحو فترة طويلة من الزمن، حتى جاء من يخصّصه ويضبط مصطلحاته ثم يخرجه في شكل مصنف ظاهر للعيان وهو إمام الطبقة السادسة من البصريين أبي عثمان المازني(ت248هـ). نعم لقد حاز المازني قصب السبق في مجال الدراسات الصرفية عبر مصنَّفه البديع ((التصريف))، حيث اعتبره الباحثون والمؤرخون أول مُصنَّف مستقل في علم التصريف، وهو يضاهي في ذلك كتاب سيبويه في النحو[68].

أما ابن عصفور الإشبيلي، فقد ألّف كتابه الفريد "الممتع في التصريف"، والناس في ذلك صنفان، فبين مُدرك لبعضٍ من أجزاء هذ العلم في ثنايا الكتب النحوية، فيلتقط ما يجده ويعزف عمّا يفتقده، وبين مُحْجِم عنه لغموضه وقلّة تصانيفه ولذلك فقد جاء بكتابه ليزيل التباسه ويُذلِّل صعوباته، ويسبر أغواره، مؤكِّدا على مسألة تعتبر غاية في الأهمية، وهي ضرورة **تقديم علم التصريف** على علم النحو، فيقول في ذلك:((وقد كان ينبغي أن يُقدَّم علم التصريف على غيره، من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم، في أنفسها، من غير تركيب. ومعرفة الشيء في نفسه، قبل أن يتركّب، ينبغي أن تكون مُقدَّمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب. إلا أنّه أخِّر، للطفه ودقّته، فجُعل ما قدِّم عليه من ذكر العوامل توطئة له، حتّى لا يصل إليه الطالب، إلا وهو قد تدرّب، وارتاض للقياس))[69].

فإذا كان مصنف المازني قد نال فضل التلميح إلى ضرورة استقلال علم الصرف عن علم النحو، فإن ابن عصفور الإشبيلي؛ قد فاق أهل عصره لا بفصله مطلقا لعلم الصرف على علم النحو، بل أيضا **بدعوته المبكرة** إلى ضرورة تقديم على الصرف على علم النحو.

ومن يعاود قراءة هذا النص، تتبين له سمات الجِدّة والطرافة التي تحلّى بها ابن عصفور، فبعد أن نجح في وضع كتاب متخصص في علم التصريف، راح ينادي بضرورة تقديم علم التصريف على سائر علوم اللغة العربية التي يأتي في مقدمتها علم النحو، الذي تتجلّى ملامحه في تركيب الكلم وتتجسّد معالمه في تعليق

بعضه ببعض، خلافا للتصريف الذي يدرس ذوات الكلم خارج التركيب، فمعرفة اللغوي لأصول الكلمات والتغييرات التي تطرأ على أبنيتها، مُقدَّما على معرفة وظائفها داخل التركيب. وبذلك، يسوق ابن عصفور مسوغات علمية موضوعية، تشهد على عبقرية في الإبداع، وعلى أصالة في التفكير. حتى إنه استطاع أن يؤثر فيمن أتى بعده من العلماء، وغيّر في منهجهم النحوي، وهاهو أبو حيان يستلهم أصول ترتيب الأبواب والمباحث النحوية من شيخه ابن عصفور فيعمد إلى تقديم علم الصرف على علم النحو في مصنَّفه العظيم ((ارشاف الضرب))، فنراه يكتب منبّها القارئ إلى أصالة المنهج الذي سلكه؛ من خلال تقديمه لموضوعين أساسيين هما نواة الكتاب: **الأول** ـ في أحكام الكلم قبل التركيب(أي متعلقات علم الصرف). **والثاني** ـ في أحكامها حالة التركيب؛ (أي متعلقات علم التراكيب(النحو)).

بحيث يكون علم الصرف(التصريف) مقدَّما على علم النحو، وهو المفهوم من قوله:((وقرّبت ما كان منه قاصياً، وذلّلت ما كان عاصيا، حتّى صارت معانيه تُدرك بلمح البصر..))[70].

وهي بداية نراها نقطة تحوّل كبيرة في ترتيب العلوم اللغوية بدأها ابن عصفور بدعوة صريحة وحقّقها أبو حيان بمنهجية صحيحة.

3 ـ ابن مالك ودعوته إلى ضرورة الاحتجاج بالحديث النبوي.

اتخذت قضيّة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، في النحو العربي منعطفات مختلفة، تراوحت بين مُجيز لها غير مانع ولا ضارّ، وبين مُنْكر عنيدٍ غير مُبالٍ ولا بارّ، وبين مُحجمٍ صامت، لم يَنْفِ ثبوتها، ولم يَجسر على إخراجها إلى حيّز الوجود. حيث يعود أصل الخلاف في هذه القضيّة الطارئة[71] على البحث النحوي، إلى ما أثاره الإمام السيوطي(ت911ه) في كتابه الاقتراح في أصول النحو، حين تعرّض لأصول الاستشهاد في النحو العربي، فجعلها قضيّة لها أسباب وموانع، فقال: ((وأما كلامه صلى الله عليه وسلم ؛ فيُستدلّ منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، و ذلك نادرٌ جِدًّا إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلَّة أيضا)) [72] ، مما يعني بأن معظم الأحاديث النبوية المروية بالمعنى، لا يسوغ للنحوي الاستشهاد بها، لجواز روايتها بالمعنى من ناحية، ولعدم ثقة المحتج بها بأنها هي الألفاظ عينها التي تلفظ بها صلى الله عليه وسلم، على حسب تعبيره.

وغير بعيد عن السيوطي، نقل البغدادي (ت 1093ه) في كتابه "خزانة الأدب" عن ابن الضائع(ت 680ه)، قوله في شرح الجمل:((تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة ـ كسيبويه وغيره ـ الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث))[73]. وهو ما يؤكد مذهب السيوطي وأشياعه من المتحفظين*، ثم تبعهم من بعده أبو حيان النحوي(ت745ه)، وتبنى موقفه بعدم جواز الاحتجاج بالأحاديث النبوية في النحو العربي، فراح يتعقب النحاة الذين يحتجون في مصنّفاتهم بالأحاديث النبوية، وعلى رأسهم ابن مالك، منكرا عليه هذا الصنيع، ولعل التحفّظ الذي أبداه ابن الضائع، راجع أنه فسّر إحجام كثيرٍ من اللغويين والنحويين القدامى أمثال الخليل، وسيبويه والأخفش والفرّاء والزجّاج وابن السراج، وغيرهم من النحاة عن الاستشهاد بالحديث الشريف، وعدم مناقشتهم لهذه القضية، نقول فسّرها تفسيرا متحيّزا يخدم مصلحته ويُقوّي مذهبه، فراح ينشر بين النحويين هذه المناكفة.

فعدم استدلالهم بالحديث لا يعني أبدا إنكارهم له، وإنما مردّ ذلك إلى تأخّر تدوين الأحاديث من ناحية، وقلّة مصادره المكتوبة والموثوقة من جهة أخرى[74]، ناهيك عن أن معظم الأشعار المحتج بها، منقول عن طريق الرواية والمشافهة، ولا يجوز بحال من الأحوال تفضيلها على كلام رسول الله صلى الله عليه وسلّم، الذي أُوتي جوامع الكلم، كيف وهو القائل:((أوتيت جوامع الكلم)) و((أنا خير من نطق بالضاد)).

أمّا إذا تحولنا في اتجاه المُجوّزين والقائلين بضرورة الاستشهاد بالأحاديث النبوية في النحو العربي من القدماء؛ فيمكن الاستدلال بموقف ابن الطيب الفاسي في كتابه "فيض نشر الانشراح" حيث نجده يستمسك بالعروة الوثقى، ليُدلي بدلوه في هذه المسألة و يقول: ((وأما الحديث الشريف فاختُلف فيه، فذهب إلى الاحتجاج به و الاستدلال بألفاظه وتراكيبه جمعٌ من الأئمة ، منهم شيخا هذه الصناعة، و إمامهما الجمالان "ابن مالك" و"ابن هشام"، و " الجوهري"، و "صاحب البديع"، و "الحريري"، و" ابن سيده"، و "ابن فارس"، و "ابن خروف"، و"ابن جني"، و"أبو محمد، عبد الله ابن برّي"، و" السّهيلي" و غيرهم ممن يطول ذكره، وهو الذي ينبغي التعويل عليه، والمصير إليه، إذ المتكلم به صلى الله عليه وسلم أفصح الخلق على الإطلاق، وأبلغ من أعجزت بلاغته الفصحاء على جهة العموم والاستغراق))[75].

فبيَّن بِما ساقه من أمثلة ودلائل، صحة الاستشهاد بالحديث الشريف، وبأن الدعوى التي أقامها ابن الضائع وأبو حيان، وزكّاها السيوطي، ليس لها ما يعضدها، سوى أنها صدرت من نفس تلهج بالفتك وتميل للمخالفة؛ على حدّ تعبير ابن الطيّب:((ما رأيت أحدا من المشايخ المُحقِّقين إلا وهو يستدلُّ بالأحاديث على القواعد النحوية، و الألفاظ اللغوية، ويستنبطون من الأحاديث النبوية، الأحكام النحوية، والصرفية، واللغوية، وغير ذلك من أنواع العلوم اللسانية، كما يستخرجون منها الأحكام الشرعية))[76] وأن، ليس للسيوطي في ذلك فضل ولا مِنّة تذكر، سوى أنه تلقّف الدعوة بالقبول ولهِج بها في كتابه الاقتراح، ظانًّا بأنه ينشر عِلمًا نافعا، ويُنبِّه على أمْر بارع.

أما الإمام **ابن مالك** فلم يكن الحديث بالنسبة له سوى مصدر ثان من مصادر الاحتجاج النحوي، سائرا في ذلك على منهج السلف الذين نظروا إلى السنة النبوية، باعتبارها أحد ركائز السماع المنقول بالتواتر، فهي بذلك دليل قطعي من أدلة النحو، يفيد العلم[77]، والدليل على ذلك حجة لمن أراد الإتّباع. وقد أحسن اختيار الدليل بتأليفه (**شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**) الذي يُعدّ من ((أبرز الأصول في موضوع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في الدراسات النحوية)) [78]، حيث درس فيه بعض الأحاديث النبوية المشكلة الواردة في صحيح البخاري (ت256هـ)، فبيّنها بالشرح والتفسير؛ مستدلا بآراء مجموعة كبيرة من النحاة واللغويين، والشعراء و أقوال العرب المأثورة، و أمثالهم المهجورة، وغيرها من الشواهد اللغوية التي حفل بها الكتاب؛ أمثال: الخليل، وأبي عمرو بن العلاء، وزهير بن أبي سلمى، وطرفة بن العبد، وعنترة بن شداد [79].

وفيما يخص دوافع تأليفه فقد علل ذلك بقوله: ((وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء، ناظرين في نُسخ مُعتمد عليها، فكلّما مرّ بهم لفظ ذو إشكال بيّنت فيه الصواب، وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة، وإقامة دلالة أخَّرْت أمره إلى جزء أستوفي فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد، ليكون الانتفاع به عاما، والبيان تامًا إن شاء الله تعالى))[80].

ولعلّه بتأليفه لهذا الكتاب الخاص، يرد على النحاة الذين خالفوه في هذا الأصل المهم من أصول الاحتجاج، عبر تصديه ((لمناقشة مسائل كانت في الغالب محل خلاف بين النحاة، وأنه رغب في أن يسدّ خللا رآه في مناهج الذين لم يستقرؤوا الكلام العربي كما يجب، أو اطّرحوا كثيرا من الشواهد النثرية الفصيحة))[81]؛ فخصصّ كتابه الفريد، لدراسة الأحاديث النبوية الواردة في صحيح البخاري، دراسة نحوية، متلقفا هذه الفرصة الكبيرة، التي وجد فيها ضالته المنشودة، فطفق يتتبع تراكيب الأحاديث الصحيحة التي يزخر بها صحيح البخاري، حتى يستخرج منها أهم القواعد والأحكام النحوية بطريقة ذكية، مستلهما أهم الآثار اللغوية العربية، والشواهد الشعرية من حافظته القوية التي تعج بشتى أنواع النصوص والروايات الخفية.

ولو تتبعنا مضمون ما أتى به ابن مالك، في هذا المؤلَّف الخاص، لوجدناه لا يتوانى عن طرْق كثير من المواضيع النحوية التي، وصفها النحاة، تارة بالضعف، وتارة أخرى بمخالفة الأصل، وأحيانا تصل إلى درجة التخطيء والرفض، من ذلك قوله في مسألة وقوع جواب الشرط فعلا ماضيا لفظا وفعل الشرط مضارع، بعد أن ذكر حديثين؛ الأول لرسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله: ((من يَقُم ليلة القدر إيمانا واحتسابا، غُفِر له ما تقدَّم من ذنبه)) [(82)]؛ والثاني لأم المؤمنين رضي الله عنها في قولها: ((إن أبا بكر رَجُلٌ أَسْيَف، متى يقُم مَقامك رَقّ)) [(83)]؛ يقول ابن مالك: ((تضمن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعا، والجواب ماضيا لفظا، لا معنى. والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصا بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقا، لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء))[(84)].

أيضا مما يجدر ذكره في هذه اللّمعة، إقرار ابن مالك تلميحا وتصريحا لأهمية الأحكام والمستويات النحوية، التي تضمنتها الأحاديث الشريفة، لأنه لمّا علم بوجود مثل هذا الإشكال، لم ينظر بعين الشك والريبة، لمرويات الأحاديث كما فعل غيره من النحاة، بل انطلق من مسلَّمة مفادها أن الأحاديث تعبير عن كلام النبيّ صلى الله عليه وسلّم، وكلامه يعبّر عن أفصح ما في اللّغة العربية، والالتباس الذي وقعوا فيه، مردّه عدم المعرفة. و لذلك نقرأ له بعض العبارات التي ينعت فيها النحويين بقوله: ((مما خفي على كثير من النحويين)) أو أغفله كثيرٌ من النحويين؛ التي نجدها في مسائل كثيرة منها، رفع المستثنى بعد إلا، وحقّه النصب [(85)]، وجواز حذف اللام الفارقة، بعد إن المُخففة[(86)]، واستعمال (في) دالة على التعليل[(87)]، و ورود الفعل(حوّل) بمعنى (صيّر) عاملة عملها[(88)]، و منها وقوع خبر كاد مقرونا بأن[(89)]، ومنها معنى (ربّ) التكثير[(90)].

وقصارى القول؛ نجد بأن ابن مالك يُعالج البنى النحوية المختلفة لمتون الأحاديث المروية في صحيح البخاري، ظاهرها يُنبئ بمخالفة القواعد النحوية وباطنها تعميقٌ لأصولٍ نحوية، وتوسيعٌ لدائرةِ الاحتجاج النحوي، حتى تشمل الشواهد النثرية المنبثقة من رحم الحديث النبوي إلى أقوال نفر من العرب الفصحاء، وبعض الصحابة، والتابعين كأبي بكر وعمر وعثمان، وعائشة، وابن عمر وأنس وابن عبّاس رضي الله عنهم، كلها تتضافر لتشكل نسيجا لغويا محكما من اللغة العربية الفصيحة التي لم يعر لها النحاة بالا وأهملوها بالترك.

إذن كان هذا غيض من فيض، ولمحة موجزة، تظهر لنا أهم الجهود النحوية الأندلسية في النحو، وقد تبيّن لنا بأن معظم الدعوات والآراء النحوية التي تم انتقاؤها تستمد أصالتها من النصوص الدينية؛ من

القرآن الكريم أولا ثم من الحديث النبوي الشريف آخرا. باستثناء دعوة ابن مضاء القرطبي التي كانت ستكون نظرية نحوية عظيمة وذات قيمة علمية لو لم تكن ممزوجة بفلسفة الظاهرية.

إحالات البحث

1ـ ينظر: المقري: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1988،ج3، ص230.

2 ـ المقري: نفح الطيب، ج3، ص ن.

3 ـ ينظر في ترجمته: الحميدي: جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط3، 1989، ج1، ص157.

4 ـ المقري: نفح الطيب، ج3، ص167.

5 ـ ينظر: المرجع نفسه، ص168.

6 ـ محمد عبد الله عنان: دولة الإسلام في الأندلس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج م ع،2001، ج5، ص239، 240.

7ـ ينظر: المراكشي (عبد الواحد): المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح: محمد زنهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، القاهرة، ج م ع، 1994، ص231، 232.

8ـ المرجع نفسه، ص232.

9ـ عبد الحليم عويس: ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري، الزهراء للإعلام العربي، ج م ع، ط2 ،1988، ص85.

10ـ عبد الرحمن علي الحجي: التاريخ الإسلامي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، دار القلم، دمشق ـ بيروت، ط2 ،1981، ص456.

11 ـ أحمد أمين: ظهر الإسلام، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، ج م ع، ط1، 2009، ج3، ص70.

12 ـ المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، ص232.

13 ـ عبد الملك بن صاحب الصلاة: المن بالإمامة، تح: عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، ط3، 1987، ص55.

14 ـ شوقي ضيف: تاريخ الأدب العربي ـ عصر الدول والإمارات: الأندلس، دار المعارف، القاهرة،1989، ص119.

15ـ ينظر: السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1979، ج1، ص323.

16ـ ينظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ج م ع، ط5 ،1983، ص 304، 305.

17 ـ ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ج1، ص323.

18 ـ ينظر: تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس: مجموعة مؤلفين، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 2000، ص264 وما بعدها.

19 ـ المقري: نفح الطيب، ج2، ص10 (بتصرف).

20 ـ السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، تح: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط،2006، ج1، ص10، 11.

21 ـ المقرّي: نفح الطيب، ج1، ص221.

22 ـ المرجع نفسه، ص ن.

23 ـ ينظر: بالنثيا (آنخل جنثالث): تاريخ الفكر الأندلسي، تر: حسن مؤنس مصر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ج م ع، 1955، ص413.

* ـ ابن رشد فقيه و فيلسوف عربي إسلامي(ت595ه)، أمر الخليفة الموحدي أبي يعقوب بحرق مؤلفاته الفلسفية والفقهية سنة (593ه) متهما إياه بالكفر والزندقة.(ينظر: المراكشي: المعجب، ص252 وما بعدها).

24 ـ السيوطي (جلال الدين): الإتقان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دط، دت، ج1، ص3.

25 ـ ابن الطيب الفاسي: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تح: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، إ م ع، ط2 ،2002، ج1، ص49.

26 ـ ينظر: السيوطي: رسالة في سبب وضع علم العربية، كتاب التحفة البهية والطرفة الشهيّة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط1، 1984، ص49 وما بعدها.

* ـ حيث يرُوي بأن قارئا في عهد عمر بن الخطاب ـ قرأ قول الله تعالى: ((وأذانٌ من الله ورسُولِهِ إلى النّاسِ يومَ الحَجِّ الأكبرِ أنَّ الله بريءٌ من المشركينَ ورسُولِه)) بالكسر. حتى إذا سمع عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قراءته دعاه وصحّح له القراءة، وأمر ألا يُقرئ القرآن إلا عالم باللغة.

27 ـ ينظر: المرجع نفسه، ص 50 وما بعدها.

28 ـ ينظر: ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل، تح: محمد إبراهيم نصر وآخرون، دار الجيل، بيروت، لبنان،ط2، 1996، ج3، ص12 وما بعدها.

29 ـ الشاطبي: الموافقات، تح: عبد الله درّاز، دار الفكر العربي، ج م ع ، دط، دت، ج2، ص82.

30 ـ ينظر: الشاطبي: الموافقات، ج2، ص85.

31 ـ ضياء الدين بن الأثير الجزري: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تح: مصطفى جواد وآخرون، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1956، ص10.

32 ـ ينظر: ابن الفخار القرطبي: الانتصار لأهل المدينة، تح: محمد التمسماني الإدريسي، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المملكة المغربية، ط1، 2009، ص10.

33 ـ ينظر: ابن فرحون: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، ج م ع، دت، ص54.

34 ـ المرجع نفسه، ص55 وما بعدها.

35 ـ المرجع نفسه، ص63، 64.

36 ـ الترمذي: الجامع الكبير (سنن الترمذي)، تح: شعيب الأرناؤوط وآخرون، دار الرسالة العلمية، دمشق، ج ع س، ط1، 2009ج،4، ص615، 616.

37 ـ ينظر: ابن فرحون: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ص70 وما بعدها.

38 ـ ينظر: الذهبي: العبر في خبر من غبر، تح: أبو هاجر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1985، ج2، ص237، 238.

39 ـ ابن الفخّار: الانتصار لأهل المدينة، ص88 وما بعدها.

40 ـ المرجع نفسه، ص89.

41 ـ المرجع نفسه، ص55 وما بعدها.

42 ـ ابن بسّام الأندلسي: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1997، قس1، مج1، ص167، 168.

43 ـ المرجع نفسه، ص168.

44 ـ ينظر في ترجمته: ابن بسّام: الذخيرة، قس2، ص94 وما بعدها.

45 ـ المقرّي: نفح الطيب، ج2، ص69.

46 ـ المرجع نفسه، ص 68.

47 ـ ينظر في ترجمته: الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، 1984، ص256.

48 ـ ينظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص288، 289.

49 ـ ينظر: المرجع نفسه، ص289.

50 ـ ينظر في ترجمته: الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص281.

51 ـ ينظر في ترجمته: القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ط1، 2004، ج1، ص80.

52 ـ ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1989، ج3، ص6.

* ينظر: ص4 من هذا البحث.

53 ـ ينظر: رياض بن حسن الخوام: نظرية العامل في النحو العربي، منشورات مجمع اللغة العربية،2014، ص7.

54 ـ ابن مضاء: الردّ على النحاة، تح: محمد البنا، دار الاعتصام، ج م ع، ط1، 1979، ص69.

55 ـ ينظر: المرجع نفسه، ص13.

56 ـ ينظر: المرجع نفسه، ص45.

57 ـ ينظر: ابن مضاء القرطبي: كتاب الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ج م ع، 1983، ص19.

58 ـ ابن جني: الخصائص: تح: علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج م ع، د ت، ج1، ص109-110.

59 ـ ينظر: ابن مضاء: كتاب الرد على النحاة، ص76،77.

60 ـ ابن جني: الخصائص، ج2، ص213.

61 ـ السيوطي: الأشباه والنظائر، تح: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق،1987، ج1، ص651.

62 ـ ينظر في ترجمته: السيوطي: بغية الوعاة، ج2، ص210.

63 ـ ينظر: المرجع نفسه، ص ن.

64 ـ يرى الباحثون بأنّ نشأة علم(الصرف) التّصريف قد سارت ملازمة لنشأة علم النّحو، لأنّ الأسباب التي اقتضت وجودهما أسباب مشتركة، ولم يكن دارسو اللغة يفرقون بين لحن في الإعراب ولحن في بناء الكلمة، لأنّ مسائل اللّحن الصّرفية كانت تعالج مع مسائل اللحن النّحويّة، لذا وجدْنا في أوّل عهد التّصنيف في العربية وعلومها إدراج مباحث علم التّصريف في أثناء مباحث علم اللّغة من دون تمييز بين مبحث وآخر.

65 ـ ينظر: حاجي خليفة: كشف الظنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، مج2، ص1822.

66 ـ أبو حيان: المبدع في التصريف، تح: عبد الحميد السيّد طلب، دار العروبة، الكويت، ط1، 1982، ص28.

67 ـ أبو حيان: المبدع في التصريف، ص46، 47.

68 ـ ينظر: مهدي بن علي آل ملحان: الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية، مج13، ع:21، 2000م، ص20 وما بعدها.

69 ـ ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، تح: فخر الدّين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ج1، 30، 31.

70 ـ ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998، ج1، ص4.

71 ـ وصفنا قضية جواز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف من عدمها، بالطارئة، لأنها لم تخرج إلى مجال السجال والنقاش، كما تشير معظم الدراسات، إلا بعد أن شنَّع أبوحيان الأندلسي على ابن مالك، وتعقّبه باللوم والانتقاد، ويُعد السُّيُوطي أوّل من نقل كلام ابن الضائع وتلميذه أبي حيّان، لأن القدماء لم يتحدّثوا عنها.

72 ـ السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تع: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ج م ع،2006، ص89.

73 ـ البغدادي: خزانة الأدب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997، ج1، ص10.

74 ـ المعروف بأن أول مصدر للحديث كان كتاب الموطّأ لابن مالك، المتوفي عام 179هـ.

75 ـ ابن الطيب الفاسي: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ج1، ص446.

76- ابن الطيب الفاسي: تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تح: علي حسين البواب، دار العلوم، الرياض، م ع س، د ط، ،1983، ص100.

77 ـ ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ج ع س، 1957، ص 83.

78 ـابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط2، 1413 هـ، ص7.

79ـ ينظر المصدر السابق، ص205، 228، 244، 250، 235، 204.

80 ـ المرجع نفسه، ص 11.

81 ـ المرجع نفسه، ص ن.

82 ـ البخاري: صحيح البخاري، ج1، ص123.

83ـ عبد السند حسن يمامة: موسوعة شروح الموطّأ، تح: عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة، ج م ع، ط1، 2005، ج5، ص26، 28، 31.

84ـ ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح، ص67.

85ـ ينظر: المرجع نفسه، ص 94.

86 ـ ينظر المرجع نفسه، ص106.

87 ـ ينظر المرجع نفسه، ص122.

88 ـ ينظر المرجع نفسه، ص125.

89 ـ ينظر المرجع نفسه، ص159.

90 ـ ينظر المرجع نفسه، ص164.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة

1ـ ابن الأثير الجزري (ضياء الدين):الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تح: مصطفى جواد وآخرون، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1956.

2ـ الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه، تح: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1999.

3ـ أمين (أحمد):ظهر الإسلام، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، ج م ع، ط1، 2009، ج3.

4ـ ابن بسّام الأندلسي: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1997، قس1، مج1.

5ـ البغدادي(الخطيب):خزانة الأدب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997، ج1.

6ـ البنا (محمّد إبراهيم): أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، جدّة، م ع

س، ط1، 1985.

7ـ الترمذي: الجامع الكبير (سنن الترمذي)، تح: شعيب الأرناؤوط وآخرون، دار الرسالة العلمية،دمشق، ج ع س، ط1، 2009ج4.

8ـ ابن الجزري: غاية النهاية في طبقات القرّاء، تح: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، دت.

9ـ ابن جني: الخصائص: تح: علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج م ع،د ت، ج1.

10ـ الحجي (عبد الرحمن علي): التاريخ الإسلامي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، دار القلم، دمشق ـ بيروت، ط2 ،1981.

11ـ ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل، تح: محمد إبراهيم نصر وآخرون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، 1996، ج3.

12 ـ الحلواني: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرباط، المملكة المغربية، 1983.

13ـ الحميدي: جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط3، 1989، ج1.

13 ـ أبو حيان الأندلسي: الممتع في التصريف، تح: عبد الحميد السيّد طلب، دار العروبة، الكويت، ط1، 1982.

14 ـ خان (محمد): أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

15 ـ ابن خروف: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، تح: خليفة بربري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، الجماهيرية العظمى، ط1، 1995.

16 ـ ابن خلّكان: وفيّات الأعيان، تح: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دت، مج3.

17ـ خليفة (حاجي):كشف الظنون عن أسام الكتب والفنون، تح: محمد شرف الدين وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دت، ج2.

18 ـ الخوام (رياض بن حسن): نظرية العامل في النحو العربي، منشورات مجمع اللغة العربية،2014.

18 ـ الذهبي: العبر في خبر من غبر، تح: أبو هاجر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1985، ج2.

19 ـ ابن فرحون: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، ج م ع، دت.

20 ـ الزبيدي(أبو بكر):طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، 1984.

21ـ سعيدالأفغاني: في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، سوريا،1994.

السهيلي (أبو القاسم):

22 ـ أمالي السهيلي، تح: محمد إبراهيم البنّا، مطبعة السعادة، ج م ع، 1970.

23 ـ نتائج الفكر في النحو، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992.

السيوطي (جلال الدين):

24ـ الإتقان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دط، دت، ج1.

25 ـ الأشباه والنظائر في النحو، تح: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط،2006، ج1.

26ـ الاقتراح في علم أصول النحو، تع: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ج م ع،2006.

27ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1979، ج1.

28ـ رسالة في سبب وضع علم العربية، كتاب التحفة البهية والطرفة الشهيّة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط1، 1984.
29ـ الشاطبي: الموافقات، تح: عبد الله درّاز، دار الفكر العربي، ج م ع ، دط، دت، ج2.
30ـ الشلوبيني: التوطئة، تح: يوسف أحمد المطوع، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1980.
31 ـ ابن صاحب الصلاة (عبد الملك): المن بالإمامة، تح: عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، ط3، 1987.
ضيف (شوقي):
32ـ تاريخ الأدب العربي ـ عصر الدول والإمارات: الأندلس، دار المعارف، القاهرة، 1989.
33ـ تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس: مجموعة مؤلفين، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 2000.
34ـ المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ج م ع، ط5 ،1983.
35ـ ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، تح: فخر الدّين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ج1.
36ـ عنان (محمد عبد الله): دولة الإسلام في الأندلس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج م ع،2001، ج5.
37 ـ عويس (عبد الحليم): ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري، الزهراء للإعلام العربي، ج م ع، ط2 ،1988.
الفاسي (ابن الطيب):
38 ـ تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تح: علي حسين البواب، دار العلوم، الرياض، م ع س، د ط، ،1983.
39 ـ فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تح: محمود يوسف فجال، دار البحوث
للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، إ م ع، ط2 ،2002، ج1.
40 ـ ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1989، ج3.
41ـ ابن الفخار القرطبي: الانتصار لأهل المدينة، تح: محمد التمسماني الإدريسي، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المملكة المغربية، ط1، 2009.
42 ـ القفطي: إنباه الرواة على أنباه الرواة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ط1، 2004، ج1.
43 ـ المراكشي (عبد الواحد): المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح: محمد زنهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، القاهرة، ج م ع، 1994.
ابن مضاء القرطبي:
44 ـ كتاب الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ج م ع، ط2، 1983.
45ـ ابن مضاء: الردّ على النحاة، تح: محمد البنا، دار الاعتصام، ج م ع، ط1، 1979.
46ـ المقري: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1988، ج3.
المجلات
1ـ مهدي بن علي آل ملحان: الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية، م ع س، مج13، ع:21، 2000م.